



كلمة جمهورية العراق  
أمام مؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية الأسلحة الكيميائية  
يُلقياها سعادة السفير  
خليل اسماعيل الموسوي  
رئيس دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية  
2017/12/1-11/ 27  
لاهاي



السيد الرئيس، سعادة السفير عبد الوهاب  
سعادة المدير العام السيد أحمد أوزومجو المحترم.  
أصحاب المعالي والسعادة المحترمين.  
السيدات والسادة الحضور الكرام،

يسرني وأعضاء وفد بلادي المشارك أن نقدم لكم أحر التهاني بمناسبة إنتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وإننا على ثقة أن خبرتكم الدبلوماسية العالية ستؤديان إلى نجاح أعمال المؤتمر، ولايفوتنا في ذات الوقت ان نوجه شكرنا وتقديرنا لسلفكم سعادة السفير كريستوفر اسرانغ (Christoph Israng) على ماانجزه لنتائج إيجابية، كما نرحب بسعادة أحمد أوزومجو، المدير العام لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية ونقدم شكرنا وتقديرنا العالي له على ما بذله من جهود خلال فترة ولايته كمدير عام للمنظمة والانجازات التي حققها لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية ينعم بالأمن والإستقرار ونتمنى له كل التوفيق والنجاح في المستقبل. ويؤكد وفد بلادي دعمه للمدير العام الجديد سعادة السفير فرناندو ارياس (Fernando Arias) في مسعاه لتثبيت نهج المنظمة والسير في طريق، تذليل الصعوبات من أجل ضمان تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

السيد الرئيس،

يُعرب وفد بلادي عن قلقه العميق وإدانتته الشديدة لإستخدام المواد الكيميائية السامة كسلاح من قبل عصابات داعش الإرهابية في مناطق مختلفة قي العراق واستخدامها من قبل اي طرف في اي مكان وزمان. كما تؤكد حكومة بلادي على تنفيذ إلتزاماتها المترتبة عليها وفق الإتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بنزع السلاح ومنع الإنتشار وخاصةً الإتفاقية الكيميائية، وندعو إلى جعل هذه الإتفاقية صك ملزم يستعين به المجتمع الدولي لئُستبعد نهائياً إمكانية استحداث أو إنتاج أو استعمال أو تخزين أو نقل هذه الأسلحة المرؤعة، لتحقيق عالمية المعاهدة.



السيد الرئيس،

أن بلادي شارفت على الانتهاء من الحرب الشرسة التي تخوضها نيابة عن العالم في مواجهة الارهاب المتمثل بعصابات داعش الإرهابية، وهذه لن تثبتنا عن الحرص في تنفيذ التزاماتنا لبند الإتفاقية، وتحقيق التعاون التام والبناء مع الامانة الفنية للمنظمة، وهنا ننتهز هذه الفرصة لنقدم شكرنا وإمتناننا لمبادرة المدير العام للمنظمة وللأمانة الفنية للمنظمة على تقديمهما المساعدة للسلطات العراقية في التحقيقات التي أجرتها بشأن استخدام عصابات داعش الإرهابية للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين والعسكريين في العراق، حيث قدمنا كافة التسهيلات لفرق المساعدة الفنية اثناء زيارتها الى بغداد واخرها في الفترة 11-2017/9/15. ونتطلع الى استمرار التعاون في هذا المجال.

السيد الرئيس،

واجهت بلادي تحديات كبيرة في الالونة الاخيرة، المتمثلة بتدمير المخزين 13، و41 التابعين الى منشأة المثنى الملغاة، اذ تم الانتهاء من تدمير المخزن 13 قبل الفترة المحددة في خطة التدمير التي قدمها العراق في اجتماع المجلس التنفيذي ال(84) للفترة من 7-2017/3/10، وهنا وفي هذا المؤتمر، اود ان اعلن ان بلادي انتهت كذلك عملية تدمير المخزن 41 قبل مواعده المحدد في نهاية هذا العام، وحسب خطة التدمير التي قدمها العراق في اجتماع المجلس التنفيذي ال(85) الذي عقد في الفترة 11-2017/7/15، وهذا دليل قاطع واطار واضحة الى التزام بلادي في تحقيق هدفها للتخلص من المخلفات الكيميائية وغلق هذا الملف نهائياً باسرع وقت ممكن. وبهذا الشأن يود وفد بلادي شكر الدول الاعضاء جميعاً وكل من ساهم في مساعدة العراق ودعمه في تحقيق هذا الهدف، كما نبارك اعلان جمهورية روسيا الاتحادية عن تدميرها ترسانتها الكيميائية في شهر ايلول الماضي قبل الموعد المحدد لها بثلاث سنوات.



السيد الرئيس،

يؤكد وفد بلادي على اهمية تنفيذ المادة السابعة من الإتفاقية كون التشريعات الوطنية المرتبطة بها تعتبر الاداة الفاعلة والنافذة لتنفيذ احكام الاتفاقية على النطاق الوطني، والذي يُساعد على ايجاد اطار متكامل للتعاون في بنود الاتفاقية الاخرى، وخاصة المادة الحادية عشرة التي نشدد على اهمية تنفيذها على احسن وجه، لما لها من اهمية في رفع قدرات الدول التي تحتاج الى المساعدة الفنية في المنظمة على تنفيذ احكام الاتفاقية والاستفادة من علوم الكيمياء في الاستخدامات السلمية لخدمة البشرية جمعاء.

السيد الرئيس،

تؤكد حكومة العراق بأن تحقيق عالمية اتفاقية " حظر واستحداث و انتاج وتخزين واستعمال الاسلحة الكيميائية وتدمير تلك الاسلحة" في اسرع وقت ممكن هو الاطار الوحيد الذي يمكن من خلاله ايجاد عالم خال من الاسلحة الكيميائية والتخلص بشكل كامل من خطرها ومن خطر وصولها الى ايدي العصابات الاجرامية والارهابية. لذلك، تجدد حكومة بلادي الدعوة الى الدول الاطراف التي لم تنضم الى الاتفاقية بالانضمام اليها باسرع وقت واخضاع منشأتها ومواقعها ذات الصلة الى رقابة الامانة الفنية للمنظمة.

ختاماً، اؤكد من جديد التزام حكومة بلادي وحرصها على التعاون مع الامانة الفنية للمنظمة والدول الاعضاء من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها الاتفاقية للوصول إلى عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية وجميع اسلحة الدمار الشامل لتحقيق الامن والسلم الدوليين.

وشكراً.

